وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 30 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع بفضل آمال الطلب وتوقع المنتجين خفض إمداداتهم

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء بفضل توقعات بأن المنتجين الرئيسين سيواصلون تخفيضات الإنتاج في اجتماع يوم الأحد، وأن استهلاك الوقود من شأنه أن يبدأ في الارتفاع مع بداية موسم ذروة الطلب في الصيف. وزادت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو 18 سنتا بما يعادل 0.2 بالمئة إلى 84.40 دولارا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر يوليو 28 سنتا، أو 0.3 %، إلى 80.11 دولارا. وارتفع كلا الخامين القياسيين أكثر من 1 % في اليوم السابق.

ويتوقع التجار والمحللون أن تبقي منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها بما في ذلك روسيا، فيما يعرف بمجموعة أوبك+، على تخفيضات الإنتاج الطوعية التي يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يوميا. قال سوغاندا ساشديفا، مؤسس شركة الأبحاث اس اس ويذر ستريت، ومقرها دلهي، إن توقع قيام أعضاء أوبك + بتمديد تخفيضات الإنتاج قد ضخ التفاؤل في الأسواق وسيُنظر إلى هذه الخطوة على أنها جهد متضافر لتحقيق الاستقرار في الأسعار وإعادة التوازن في سوق النفط العالمية. وأضافت: "علاوة على ذلك، فإن بداية موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة يحفز ارتفاعًا موسميًا في الاستهلاك ويساعد عادةً في حدوث زخم إيجابي في أسعار النفط الخام". وتشير عطلة يوم الذكرى يوم الاثنين إلى بداية موسم ذروة الطلب في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، ومن شأن الإبقاء على تخفيضات الإنتاج أن يبقي الأسعار مدعومة مع ارتفاع الاستهلاك.

ويترقب المستثمرون أيضًا بيانات مخزونات الخام الأميركية من معهد البترول الأميركي والتي ستصدر في وقت لاحق من يوم الاربعاء. وتأخر صدور البيانات يوما بسبب عطلة يوم الذكرى يوم الاثنين. ومن المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو 1.9 مليون برميل الأسبوع الماضي.

وينتظر المستثمرون أيضًا بيانات التضخم الأميركية هذا الأسبوع والتي قد تؤثر على توقعات خفض أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي والتأثير على أسعار النفط. ومن المقرر صدور تقرير مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي في الولايات المتحدة لشهر أبريل يوم الجمعة.

ومن المتوقع أن يظل مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي ثابتًا على أساس شهري. وقد تأرجحت التوقعات بشأن توقيت تخفيض أسعار الفائدة، مع قلق صناع السياسات حيث لا تزال البيانات تعكس التضخم الثابت.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع بفضل آمال الطلب واجتماع أوبك+ المنتظر. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتواصل مكاسبها الأخيرة على أمل أن يرتفع الطلب مع بداية موسم الصيف الأميركي الكثيف السفر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويراهن التجار أيضًا على أن منظمة البلدان المصدرة للبترول ستبقي على تخفيضات الإنتاج المستمرة خلال اجتماعها خلال عطلة نهاية الأسبوع. وبالإضافة إلى آمال الطلب، فإن تجدد الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط قد ساهم أيضًا في بعض القوة في أسعار النفط الخام.

ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الوقود في الولايات المتحدة في الأشهر المقبلة، إذ تلقت أسواق النفط الدعم بشكل رئيسي من تزايد التفاؤل بشأن موسم الصيف في الولايات المتحدة، والذي عادة ما يشهد شهرين على الأقل من الطلب المتزايد في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

ومن المتوقع أن تعزز بيانات المخزون القادمة هذه الفكرة، حيث يتوقع المحللون انخفاضًا قدره 2 مليون برميل في المخزونات الإجمالية. ومع ذلك، فإن التفاؤل بشأن الولايات المتحدة قد تعثر بسبب التحذيرات المتكررة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي من أن أسعار الفائدة من المحتمل أن تظل مرتفعة لفترة أطول، وسط تضخم لزج. وقد عزز هذا الدولار، مما حد من أي ارتفاع كبير في أسعار النفط الخام.

وينصب التركيز هذا الأسبوع على بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأميركية الرئيسية، وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي. ومن المقرر أن يتحدث عدد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي، في حين يتم أيضًا إصدار قراءة منقحة للناتج المحلي الإجمالي للربع الأول.

وتترقب أسواق النفط أيضًا الاجتماع القادم لمنظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+)، والذي من المقرر عقده عبر الإنترنت في 2 يونيو. ومن المتوقع على نطاق واسع أن تحافظ المنظمة على وتيرتها الحالية لتخفيضات الإنتاج، عند 2.2 مليون برميل يوميا، بعد الموعد النهائي في نهاية يونيو، مما يبشر بتشدد أسواق النفط في الأشهر المقبلة. وخفضت مجموعة أوبك+، بقيادة السعودية وروسيا، الإنتاج على مدى العامين الماضيين لدعم توازن مستويات العرض والطلب.

وحول تزايد أسطول شحن النفط الخاضع للعقوبات، يمتلئ أسطول الظل المتنامي من الناقلات التي تنقل النفط الإيراني والفنزويلي والروسي الخاضع للعقوبات بأرخص وقود متاح، مما يعيق جهود الصناعة لاستخدام وقود أنظف لخفض انبعاثات الشحن، وفقا لبيانات ومصادر الشحن.

وتتعرض صناعة الشحن العالمية لضغوط متزايدة لاستخدام وقود أنظف لتقليل انبعاثات الكربون وثاني أكسيد الكبريت والملوثات الأخرى وتحقيق أهداف خضراء أوسع. وتمثل مئات الناقلات التي تنقل النفط الخاضع للعقوبات تحديًا نظرًا لصعوبة تعقبها بسبب ملكيتها الغامضة واستخدامها للتأمين غير الغربي والخدمات البحرية الأخرى، وليس لديها حافز كبير لاتباع معايير الشحن النظيفة. وقالت ميشيل ويز بوكمان، المحللة الرئيسة في مجموعة البيانات البحرية، لويدز: "إننا نشهد أعدادًا أكبر من السفن التي وجدت طرقًا للتحايل على العقوبات من خلال العمل خارج الولاية القضائية الغربية، وأصبحت ممارسات الشحن الخادعة التي ينخرطون فيها أكثر تعقيدًا."

وتشمل هذه عمليات النقل الخطيرة للنفط من سفينة إلى سفينة في المياه الدولية لتجنب تدقيق مراقبة دولة الميناء، وتزوير أرقام تعريف السفينة، وإرسال الناقلات معلومات كاذبة حول موقعها، واستخدام سجلات العلم مع معايير أقل للرقابة والخبرة الفنية. ويقدر بوكمان، أن أسطول الظل قد نما إلى نحو 630 ناقلة من 530 ناقلة قبل عام، ليشكل 14.5 % من إجمالي أسطول الناقلات العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتشير بعض تقديرات الصناعة إلى أن الرقم أعلى من ذلك، حيث يصل إلى أكثر من 800 ناقلة. وتشير الأرقام إلى مزيد من التوسع السريع بعد غزو موسكو لأوكرانيا في عام 2022 والقيود الغربية على صادرات الطاقة الروسية، مما أدى إلى فرض عقوبات على السفن.

وقبل الحرب، كان أسطول ناقلات النفط الظل يبلغ نحو 280-300 سفينة، وفقا لقائمة لويدز للاستخبارات. وأثار هذا النمو مخاوف بشأن تأثيره البيئي وكذلك سلامة وفعالية العقوبات، بما في ذلك الحظر الغربي على شحن وتداول النفط الروسي الذي يتجاوز سعره 60 دولارًا للبرميل.

واحتجزت سلطات الموانئ في أوروبا وآسيا ما لا يقل عن 10 سفن في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024 فيما يتعلق بالاتفاقية، ارتفاعا من ست سفن في نفس الفترة من العام الماضي وخمس لعام 2022 بأكمله، ومن بين الناقلات العشر المحتجزة، أجرت تسع مكالمات سابقة مع روسيا.

وهذا يعني أنه لا يزال بإمكان السفن الحصول على الوقود عالي الكبريت من الموانئ التي تخدم تلك البلدان، كما يقول الأشخاص المشاركون في تجارة شحن الوقود. وتقول المصادر إن إيران، وهي منتج آخر للوقود عالي الكبريت، تمد السفن في منطقة الخليج بالشرق الأوسط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الظواهر المناخية المتطرفة تهدد الاستدامة في المدن الخليجية

الرياض

جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية «كاوست». يُعد هذا العمل مساهمة رائدة في الخطاب حول الاستدامة والمرونة الحضرية، ويوفر خارطة طريق لجعل مدننا أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ.

حيث تواجه المدن في جميع أنحاء العالم تأثيرات تغير المناخ متعددة الأوجه، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وموجات الحر الشديدة، والفيضانات، والجفاف، والعواصف الشديدة. يمكن لهذه المخاطر أن تلحق الضرر بالبنية التحتية الحيوية، وتقلل من جودة الحياة، وتعيق النمو الاقتصادي. كما تحتاج المدن إلى أن تكون مرنة من أجل التعامل مع مخاطر تغير المناخ. تعني المرونة قدرة المدينة على امتصاص الصدمات والتكيف مع التغييرات والنهوض من جديد بعد الأزمات.= «الرياض» التقت البروفيسور سامي الغامدي، الذي أكّد أنّ الحاجة الملحة لفهم العلاقة بين تغير المناخ والبيئة الحضرية وتعزيز المرونة والصمود في المدن دفعته وفريق البحث الخاص به في مختبر العمران في كاوست لكتابة هذا الكتاب، مضيفاً: «نحن مقتنعون بأن المدن هي محركات التطور والابتكار، ولكنها تواجه تحديات هائلة نتيجة التغيرات المناخية المتزايدة. يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على هذه التحديات وتقديم استراتيجيات عملية ومبتكرة لتعزيز مرونة المدن وجعلها أكثر استدامة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة». ولفت إلى أنّ الرسالة الرئيسية التي يحاول إيصالها من خلال هذا الكتاب هي أهمية تعزيز صمود المدن وتعزيز استدامتها في ظل التحديات المتزايدة المتعلقة بتغير المناخ، قائلاً: «نحن نؤمن بأن الحلول لهذه التحديات تتطلب تعاونًا متعدد التخصصات ومشاركة مجتمعية واسعة النطاق، وأنه يجب على صانعي القرار ومخططي المدن والباحثين والممارسين العمل معًا لتطوير حلول قائمة على الأدلة وتنفيذ تغييرات جذرية، ويهدف الكتاب إلى إلهام القراء وتمكينهم لاتخاذ إجراءات فعالة وابتكار حلول مبتكرة لجعل المدن أكثر مرونة واستدامة وشمولية وعادلة في مواجهة تحديات تغير المناخ»، وفيما يلي نص الحوار:

تحديات تغير المناخ

ما التحديات الرئيسة التي تواجهها المدن في مواجهة تغير المناخ؟

بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها المدن في مواجهة تغير المناخ تشمل ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الطقسية المتطرفة: تعاني العديد من المدن من ارتفاع درجات الحرارة وزيادة في الظواهر الطقسية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف والعواصف العنيفة، مما يزيد من التهديدات للبنية التحتية وسلامة السكان. ارتفاع دراجات الحرارة والرطوبة يؤثر بشكل كبير على المباني والمناطق المفتوحة في المدن. أنظمة التكييف والتهوية الحالية تواجه تحديات في مواجهة التغيرات ولا سيما موجات الحر والرطوبة المفاجأة. إلى جانب تهديد الفيضانات الناتجة عن الأمطار الشديدة والظواهر المناخية المتطرفة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

: تعتبر الفيضانات نتيجة للأمطار الشديدة والعواصف العنيفة من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المدن في ظل تغير المناخ، وتتسبب هذه الظواهر في تخطي حدود مجاري الأودية وتسبب فيضانات، مما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة وتأثيرات سلبية على البنية التحتية والاقتصاد والبيئة.

إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر: يتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ إلى تهديد المدن الساحلية والمناطق المنخفضة، مما يستلزم تطوير استراتيجيات للتكيف وإدارة المخاطر. وقد تتعرض المدن لنقص المياه نتيجة للتغيرات في نمط هطول الأمطار والتبخر، مما يستلزم تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المياه وتحقيق الاستدامة في الاستخدام، بالإضافة للتأثيرات على الصحة العامة، إذ يمكن أن يؤثر تغير المناخ على صحة السكان في المدن من خلال زيادة انتشار الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات وتدهور جودة الهواء وزيادة حدوث الكوارث الطبيعية.

ويتطلب التحول إلى مدن أكثر استدامة ومقاومة للمناخ تطوير بنية تحتية مرنة وفعالة من حيث الطاقة والنقل والمياه، وهو تحدي يتطلب استثمارات كبيرة وتخطيط مستدام.

وتشير هذه التحديات إلى الضرورة الملحة للتصدي لتأثيرات تغير المناخ في المدن وتعزيز استعدادها ومقاومتها للتغيرات المناخية المتزايدة، وهو ما يتطلب تطوير استراتيجيات شاملة ومتعددة القطاعات لإدارة المخاطر وتحقيق الاستدامة في المدن المستقبلية.

استراتيجيات الصمود

ما الاستراتيجيات التي يمكن للمدن اتباعها لتعزيز قدرتها على الصمود؟

هناك بعض الاستراتيجيات التي يمكن للمدن اتباعها لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ؛ مما سيساعد في بناء مدن أكثر مرونة واستدامة في مواجهة التحديات المستقبلية، وذلك من خلال تعزيز البنية التحتية المقاومة للفيضانات: يمكن للمدن تطوير بنية تحتية مقاومة للفيضانات من خلال تحسين نظم التصريف والتخزين المائي وإنشاء أنظمة الحماية مثل السدود وقنوات التصريف.

واعتماد التصميمات العمرانية المستدامة، ويجب على المدن اعتماد التصميمات العمرانية المستدامة التي تشمل استخدام المساحات الخضراء، والتخطيط للتنوع البيولوجي، والتشجيع على النقل العام ووسائل النقل المستدامة.

إلى جانب تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا الذكاء الصناعي والإنترنت الذكي)، حيث يمكن لتطبيق التكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يسهم في تحسين إدارة البنية التحتية وزيادة الكفاءة البيئية والاقتصادية للمدن، بالإضافة لتحفيز البيئي والتشريعات البيئية، من خلال تشريعات بيئية تشجع على استخدام الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات الضارة، وتعزيز إعادة التدوير والاستدامة. ويمكن للتوعية والتعليم البيئي تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة وتبني سلوكيات مستدامة بين سكان المدن، مما يساهم في تحقيق تغييرات إيجابية في المجتمعات المحلية، ويجب على المدن التعاون مع القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية والمجتمع المدني لتطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتكيف مع تغير المناخ وتعزيز المرونة في المدينة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دور الأفراد

ما دور الأفراد في بناء مدن مستدامة؟

دور الأفراد في بناء مدن مستدامة له أهمية كبيرة، حيث يمكنهم المساهمة بشكل فعّال في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، من خلال توعية الجمهور والتثقيف البيئي: يمكن للأفراد المساهمة في بناء مدن مستدامة من خلال تعزيز الوعي بقضايا البيئة والتثقيف بالتصرفات الصديقة للبيئة، مثل تقليل استهلاك الموارد الطبيعية وإعادة التدوير والتوفير في استخدام الطاقة، ويمكن للأفراد المساهمة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال اختيار وسائل النقل المستدامة مثل الدراجات الهوائية أو النقل العام، بدلاً من الاعتماد على السيارات الخاصة. كما يمكن للأفراد المساهمة في بناء مدن مستدامة من خلال المشاركة في المبادرات المجتمعية والبيئية، مثل حملات التنظيف البيئي وزراعة الأشجار وتنظيم الأنشطة البيئية، ويمكن للأفراد المساهمة في بناء مدن مستدامة من خلال التواصل مع السلطات المحلية والمشاركة في عمليات اتخاذ وبناء القرار من خلال نقل وتعزيز الخبرة المحلية وتبني سياسات واستراتيجيات تعزز الاستدامة البيئية وتوفير البيئة المناسبة للحياة.

إلى جانب تبني أسلوب حياة مستدام، حيث يمكن للأفراد المساهمة في بناء مدن مستدامة من خلال تقليل النفايات، والاستهلاك المعتدل، والاعتماد على الموارد المتجددة، وباختيار أسلوب حياة صديق للبيئة والمساهمة في الجهود المجتمعية والسياسية، يمكن للأفراد أن يكونوا شركاء فعّالين في بناء مدن مستدامة ومقاومة لتحديات تغير المناخ.

خطوات ملموسة

هل يمكنك تقديم بعض الأمثلة للمدن التي تتخذ خطوات ملموسة لبناء قدرتها على الصمود؟

هناك بعض الأمثلة على المدن التي تتخذ خطوات ملموسة لبناء قدرتها على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ فمثلاً كوبنهاغن في الدنمارك تعتبر واحدة من المدن الرائدة في مجال الاستدامة البيئية، حيث تسعى إلى أن تكون عاصمة خالية من الكربون بحلول عام 2025. تعتمد كوبنهاغن على الطاقة المتجددة بشكل كبير، وتشجع على استخدام الدراجات الهوائية ووسائل النقل العامة. كذلك تعتمد العديد من سياساتها الحضرية على تطوير البنية التحتية الخضراء مثل الحدائق العمودية وأنظمة إدارة مياه الأمطار. وشيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتمد على تطوير البنية التحتية الخضراء وإدارة الأمطار لتحقيق الصمود والاستدامة. تضم مدينة شيكاغو العديد من المساحات الخضراء وأنظمة إدارة مياه الأمطار المستدامة، وأيضاً فانكوفر في كندا، التي تعتبر واحدة من أكثر المدن استدامة في العالم، حيث تسعى لتحقيق هدفها في أن تصبح خالية من الكربون بحلول عام 2050، حيث تتبنى فانكوفر سياسات تشجيعية لتطوير البنية التحتية الخضراء وتشجيع الاستدامة في جميع جوانب الحياة اليومية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إلى جانب ستوكهولم بالسويد، التي تعد واحدة من المدن الرائدة في تطبيق التكنولوجيا البيئية وتعزيز الاستدامة البيئية. تسعى ستوكهولم لتكون مدينة خالية من الوقود الأحفوري بحلول عام 2040، وتعتمد على النقل العام والطاقة المتجددة بشكل كبير، وروتردام في هولندا، التي يعد نظام الأرصفة المرنة فيها مثالاً على الهندسة المعمارية المرنة لمواجهة الفيضانات، ويتمتع هذا النظام بالقدرة على التكيف مع ارتفاع منسوب مياه البحر، مما يحمي المدينة من الفيضانات، إلى جانب مدينة سيدني بأستراليا، حيث تتخذ سيدني خطوات ملموسة نحو تعزيز مرونتها في مواجهة تحديات تغير المناخ، بما في ذلك تطوير بنية تحتية مقاومة للفيضانات وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، بالإضافة مدينة سنغافورة، التي تعتبر واحدة من أكثر المدن استدامة وصموداً لتغير المناخ، وتمتلك نظامًا متقدمًا لإدارة المياه يشمل تحلية المياه البحرية وإعادة تدوير المياه ونظامًا فعالًا لإدارة الفيضانات. وهناك مدينة بورتلاند بالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد واحدة من المدن الرائدة في الولايات المتحدة في مجال الاستدامة، حيث تعتمد على النقل العام وتشجع على استخدام الدراجات الهوائية، وتتبنى سياسات تشجيعية لتطوير المباني الخضراء.

أخيراً، ما رسالتك للقراء الذين يواجهون تحديات تغير المناخ في مدنهم؟

رسالتي للقراء الذين يواجهون تحديات تغير المناخ في مدنهم هي: لا تستسلموا للتحديات التي تواجهونها، بل كونوا جزءًا من الحلول والتغييرات الإيجابية في مدنكم، قوموا بزيادة معرفتكم بقضايا تغير المناخ وتأثيراتها على مدنكم وحياتكم اليومية. كونوا مطلعين على الحلول الممكنة والتكنولوجيات المتاحة للتكيف مع التغيرات المناخية، انضموا إلى مبادرات المجتمع المحلي التي تعمل على تعزيز الاستدامة وتكييف المدينة مع التحديات المناخية. المشاركة في الحوارات والمبادرات المحلية يمكن أن تساعد في تحسين مدنكم بشكل ملموس، قوموا باتخاذ خطوات شخصية للحد من بصمتكم البيئية، مثل تقليل استهلاك الموارد، والاعتماد على وسائل النقل العام، وتبني أساليب حياة صحية ومستدامة، شاركوا في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي، وتعاونوا مع السلطات المحلية لتبني سياسات وبرامج تعزز استدامة المدينة وتكييفها مع تحديات تغير المناخ، على الرغم من تحديات تغير المناخ، فإن التفاؤل والعمل المشترك يمكن أن يحققا تغييرًا إيجابيًا في مدنكم. كونوا محفزين للتغيير وقوموا ببذل الجهود لبناء مجتمع أكثر استدامة ومقاومة للتحديات البيئية. في النهاية، يمكن للقرارات والإجراءات الشخصية والجماعية أن تساهم بشكل كبير في بناء مدن أكثر مرونة واستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"لوسيد" توقع اتفاقية مع "EVIQ" لتوفير بنية متطورة لشحن السيارات الكهربائية في السعودية

أعلنت مجموعة "لوسِد جروب" (المدرجة في بورصة ناسداك بالرمز LCID)، الشركة المصنعة للسيارات الكهربائية الأكثر تطوراً في العالم والتي تمثلها في المملكة العربية السعودية شركة لوسِد، عن توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية (EVIQ) لتوفير بنية تحتية متطورة للشحن عالي السرعة بما يدعم تبني السيارات الكهربائية في المملكة.

تعكس مذكرة التفاهم التوافق الاستراتيجي بين لوسِد و EVIQ للتعاون وتبادل الخبرات لتطوير وتحسين البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية في المملكة، والمساهمة في زيادة تبني هذه المركبات على المستوى المحلي، وتعزيز مكانة المملكة كمركز رائد للابتكار والتطوير في تقنيات المركبات الكهربائية.

تعد Lucid Air من أسرع السيارات الكهربائية شحناً في السوق اليوم، وتلتزم لوسِد بتوفير تجربة مُلكية عالية المستوى وموسعة مما يساهم في تسهيل شراء وامتلاك السيارات الكهربائية الأفضل في العالم أكثر من أي وقت مضى. وبموجب مذكرة التفاهم، ستتعاون لوسِد مع EVIQ لتوفير إمكانات الشحن العام عالي السرعة لعملاء لوسِد من خلال محطات EVIQ في المملكة.

وبهذه المناسبة، قال فيصل سلطان، نائب الرئيس والمدير الإداري لشركة لوسِد في الشرق الأوسط: "يشكّل التعاون بين لوسِد و EVIQ نقلة نوعية في معالجة واحدة من أبرز التحديات التي تحول دون انتشار السيارات الكهربائية على نطاق واسع – وهي سهولة الوصول إلى محطات الشحن الموثوقة. وتتميز هذه الشراكة في الربط بين خبرة لوسِد في تصميم السيارات الكهربائية وتصنيعها ودعمها لقطاع التنقل المستدام مع خبرة EVIQ الواسعة في تطوير وتشغيل شبكات الشحن العامة بما في ذلك محطات الشحن السريع، مما يساهم في دفع عجلة الابتكار وتسريع وتير انتشار المركبات الكهربائية في المملكة".

ومن جانبه، قال محمد قزاز، الرئيس التنفيذي لشركة EVIQ: "نسعى إلى توفير بنية تحتية وتقنية هي الأفضل من نوعها في المملكة لتمكين السائقين في السعودية من شراء واستخدام المركبات الكهربائية بكل ثقة. وتشكّل هذه الشراكة مع شركة لوسِد خطوة أخرى مهمة نحو تحقيق هدفنا في إنشاء شبكة وطنية من محطات الشحن السريع بحلول عام 2030، بما يتماشى مع مبادرة السعودية الخضراء ورؤية المملكة 2030 في ما يخص تمكين وتشجيع استخدام المركبات الكهربائية في جميع أنحاء المملكة "

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع مخزونات النفط يعزز مبررات أوبك+ للإبقاء على التخفيضات الطوعية

الاقتصادية

ذكر مندوبون ومحللون في أوبك+ أن ارتفاع مخزونات النفط العالمية حتى أبريل نتيجة ضعف الطلب على الوقود من شأنه تعزيز المبررات لدى أعضاء المجموعة للإبقاء على تخفيضات الإمدادات في اجتماع الثاني من يونيو. وتجتمع أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاء منهم روسيا، يوم الأحد لمناقشة سياسة الإمدادات وقرار تمديد التخفيضات الطوعية. وقالت مصادر في أوبك+ في وقت سابق من الشهر الجاري إن المنتجين قد يبقون على تخفيضات الإنتاج. ويتباين مخزون النفط لدى الدول المستهلكة الكبرى وفقا للعرض والطلب، وهو مؤشر أساسي في قطاع النفط إلى جانب مؤشرات أخرى منها قوة أسواق النفط الخام الفعلية.

وأظهرت بيانات أولية وردت في تقرير سوق النفط لشهر مايو الصادر عن أوبك أن مخزونات النفط لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت 2.79 مليار برميل في مارس، بزيادة 20 مليون برميل على أساس شهري ونحو 34 مليون برميل على أساس سنوي رغم تخفيضات أوبك+. وقال مندوب في أوبك+ طلب عدم نشر اسمه "الأمر مقلق".

وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير مايو أن إجمالي المخزونات العالمية ارتفع في مارس بما يعادل 34.6 مليون برميل مقارنة بفبراير، مشيرة إلى ارتفاع حاد في مخزونات النفط العائم. وتقوم العديد من الناقلات برحلات أطول لتجنب البحر الأحمر حيث تشن جماعة الحوثي اليمنية هجمات على السفن. وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى وجود مؤشرات على ارتفاع المخزونات مجددا في أبريل نيسان مع تفريغ النفط الخام والوقود من الناقلات وانخفاض الصادرات من روسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

وقال مندوب ثان في أوبك+ "السوق الفعلية تتلقى إمدادات جيدة بينما يتباطأ الطلب". وذكرت وكالة الطاقة الدولية أن مخزونات الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفعت في مارس للمرة الأولى منذ نوفمبر تشرين الثاني، كما أشارت، على عكس أوبك، إلى أن مخزونات دول المنظمة عند أدنى مستوياتها في 20 عاما. وتعلن كل من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك تقديراتها الخاصة إلا أن كلتيهما تميل إلى مراجعة تلك التقديرات مع توفر المزيد من البيانات، وهو ما يقلص الفجوة بين التقديرات لاحقا. وذكرت وكالة الطاقة الدولية نقلا عن بيانات من شركة كايروس الاستشارية لتحليل بيانات الطاقة أن مخزونات الخام خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت مليوني برميل في مارس ونحو 48.5 مليون برميل في أبريل نيسان، مضيفة أن معظم الزيادة حدثت في الصين. وقال تاماس فارجا من شركة بي.في. إم للوساطة النفطية "أرى أن من غير المرجح أن تزيد أوبك+ من المعروض النفطي حتى ظهور مؤشرات واضحة على سحب المخزونات".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"بلاتس": شركات التكرير الآسيوية تفضل اتخاذ "أوبك +" قرارا بالحفاظ على تخفيضات الإنتاج

الاقتصادية

ذكرت وكالة "بلاتس" الدولية للمعلومات النفطية، أن شركات التكرير الآسيوية تفضل اتخاذ تحالف "أوبك +" يوم الأحد المقبل قرارا بالحفاظ على تخفيضات إنتاج النفط الخام وسط تشققات ضعيفة في السوق وتراجع في المخزونات النفطية.

وأوضحت أحدث بيانات الوكالة أن انخفاض أسعار النفط ليس بالضرورة أمرا إيجابيا بالنسبة إلى مصافي التكرير الآسيوية، متوقعة أن تساعد تخفيضات "أوبك +" في الحفاظ على استقرار الأسعار.

وقال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون "إن أسعار النفط بقيت في نطاق محدود خلال الأسابيع الأربعة الماضية مع تلاشي مخاوف الطلب بسبب توقعات تمديد خفض إنتاج "أوبك +".

وأشاروا إلى أنه تم تداول أسعار الخام في نطاق محدود للأسبوع الرابع على التوالي حيث بقيت ضمن نطاق 81- 83 دولارا للبرميل لخام برنت، إذ لم تؤد التوقعات المسعرة باحتفاظ "أوبك +" بقيود الإنتاج إلى رفع المعنويات إلى أعلى.

وذكر المحللون أن تحسن أرقام الاستهلاك من الولايات المتحدة والصورة المتفائلة بشكل متزايد للأعاصير في ساحل الخليج الأمريكي توفر بعض الأمل على المدى المتوسط لتجار النفط، إلا أن التوقعات الكلية لا تزال ضعيفة واحتمال تخفيض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي في يونيو يزداد سوءا.

وفي هذا الإطار، قال فولفجانج إلياس مدير شركة "فيينا إنرجي"، "إن النفط ارتفع هذا العام بسبب المخاطر الجيوسياسية المستمرة وتخفيضات إنتاج "أوبك +"، متوقعا تمديد المجموعة قيودها إلى النصف الثاني من عام 2024 في اجتماع يوم الأحد المقبل.

وأشار إلى انخفاض الأسعار منذ أوائل أبريل وسط علامات على ضعف الطلب ووفرة العرض مقارنة بالاستهلاك، مبينا أن المستثمرين سيبحثون عن علامات الطلب على الوقود في الولايات المتحدة بعد عطلة يوم الذكرى التي تمثل تقليديا بداية موسم القيادة الصيفي.

من جانبه، أكد مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" للطاقة، أن التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط وتخفيضات إنتاج "أوبك +" المطولة لم تتسبب في أي نقص أو اضطرابات في إمدادات النفط الخام والمواد الأولية في آسيا، حيث أصبحت صناعة التكرير الآسيوية غير مهتمة بشكل متزايد بالقضايا الجيوسياسية التي تشمل إسرائيل وإيران.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بدورها، قالت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، "إن الأسواق الآسيوية هي محور الطلب العالمي ومركز تنافس كبار المنتجين بسبب النمو والطلب المتزايد على الوقود التقليدي في هذه المنطقة".

وأشارت إلى أن شركات التكرير الآسيوية تفضل تمديد "أوبك +" إنتاجها الحالي حتى النصف الثاني من عام 2024 حيث إن استقرار أسعار النفط والهوامش هو التركيز الأساسي لصناعة التكرير الآسيوية.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط في التعاملات الآسيوية اليوم الأربعاء بفضل توقعات بأن المنتجين الرئيسين سيواصلون تخفيضات الإنتاج في اجتماع تحالف أوبك+ المقرر يوم الأحد وكذلك التوقعات بزيادة استهلاك الوقود مع انطلاق موسم ذروة الطلب في الصيف.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو 15 سنتا بما يعادل 0.2 % إلى 84.37 دولار للبرميل خلال التعاملات. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر يوليو 25 سنتا أو 0.3 % إلى 80.08 دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الصين تخطط لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 1%

الشرق الأوسط

تهدف الصين إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعات الرئيسية بما يعادل حوالي 1 في المائة من الإجمالي الوطني لعام 2023، وذلك من خلال تحقيق مكاسب في الكفاءة في كل شيء؛ من إنتاج الصلب إلى النقل، وفقاً لخطة حكومية صدرت يوم الأربعاء. كما حددت الصين، أكبر مستهلك للطاقة في العالم وأكبر مصدر لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، هدفاً لجعل النمو الاقتصادي أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، وهي خطوة تتماشى مع مسعى الرئيس شي جينبينغ من أجل «قوى إنتاجية جديدة». وقالت خطة عمل الحكومة إن الاقتصاد الصيني سيتطلب طاقة أقل بنسبة 2.5 في المائة لكل وحدة من نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. واقترحت تحقيق هذا الهدف من خلال الضغط من أجل تغييرات محددة في الصناعات، بما في ذلك مواد البناء والبتروكيماويات.

وفشلت الصين في تحقيق هدفها الخاص بكثافة الطاقة في العام الماضي، وغالباً ما تتعارض رغبتها في خفض الانبعاثات واستهلاك الطاقة مع الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

وقالت لوري ميليفيرتا، الزميلة البارزة في معهد سياسات المجتمع الآسيوي، إنه من الممكن أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين إلى ذروتها في عام 2023، مما يعكس النمو المتعثر في الطلب على النفط، وتوسيع توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويظل الهدف الرسمي للصين هو أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ذروتها قبل عام 2030.

وكررت الخطة هدف أن تشكل مصادر الطاقة غير الأحفورية حوالي 20 في المائة من إجمالي استخدام الطاقة في الصين في عام 2025، ارتفاعاً من هدف هذا العام البالغ حوالي 18.9 في المائة.

وتنص الخطة على أن الصين ستفرض ضوابط «صارمة» على استهلاك الفحم، وستسيطر «بشكل معقول» على استهلاك البترول، وستعزز استخدام الوقود الحيوي ووقود الطيران المستدام.

وبالنسبة للغاز الطبيعي - الذي تعده بكين جسراً للوصول إلى هدفها المحايد للكربون بحلول عام 2060 - تدعو الخطة إلى التطوير السريع للموارد، مثل الغاز الصخري، وميثان طبقة الفحم لتعزيز العرض المحلي. وأضافت أن الحكومة ستعطي الأولوية أيضاً لاستخدام الغاز لتدفئة المنازل في فصل الشتاء. وتدعو الخطة إلى بناء مجمعات واسعة النطاق للطاقة المتجددة، وتطوير طاقة الرياح البحرية بحيث تمثل مصادر الطاقة غير الأحفورية حوالي 39 في المائة من إجمالي توليد الطاقة بحلول عام 2025، ارتفاعاً من 33.9 في المائة في عام 2020.

وقالت الخطة إن الحكومة ستسيطر على إنتاج المعادن، بما في ذلك النحاس والألمنيوم، بينما تسمح بتطوير إنتاج السيليكون والليثيوم والمغنيسيوم، وهي العناصر المستخدمة في أشباه الموصلات والبطاريات. وأكدت أن وكالات الدولة «ستعمل بقوة» على إعادة تدوير المعادن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي إطار الجدل حول إمكانية فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً جمركية عقابية على الصين، حذّر وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك من الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد الألماني. وقال هابيك في تصريحات لصحيفة «راينيشه بوست» الصادرة الأربعاء: «بالطبع يتعين التحقق بعناية من أن الإجراءات ستفيد أكثر مما ستضر... من المهم التصرف بطريقة هادفة»، مشيراً إلى أن هناك شكوكاً في أن الصين تعمل على تقويض التجارة العالمية العادلة من خلال عروض الإغراق، ولذلك فإنه من الجيد أن تتحقق المفوضية الأوروبية من ذلك الآن.

وكانت الولايات المتحدة فرضت في السابق تعرفات جمركية خاصة على واردات السيارات الكهربائية وأشباه الموصلات وغيرها من المنتجات من الصين. وتتهم الولايات المتحدة بكين بالإخلال بالمنافسة من خلال الدعم الحكومي، وطالبت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين بتشكيل جبهة واضحة وموحدة من الولايات المتحدة وأوروبا لمواجهة فائض القدرة الإنتاجية للصين، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يقم برد فعل بعد.

وقال هابيك: «لقد قمنا بإعادة تقييم علاقتنا مع الصين خلال هذه الفترة التشريعية»، مضيفاً أنه كان ينظر إلى الصين منذ فترة طويلة بوصفها طاولة عمل رخيصة، ثم بوصفها سوق مبيعات كبيرة، مشيراً إلى أن الصين لا تزال بالطبع شريكاً تجارياً مهماً، وقال: «وفي الوقت نفسه نحتاج إلى تفكير متوسط وطويل المدى».

وكان وزير المالية الألماني كريستيان ليندنر طالب من قبل أيضاً باتباع نهج مدروس تجاه مسألة فرض تعرفات عقابية محتملة ضد الصين، مضيفاً أنه يتعين الرد على الإغراق والممارسات غير العادلة، لكن دون إضعاف التجارة العالمية الحرة والعادلة كلياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

الكويت تدشن التشغيل الكامل لمصفاة الزور بطاقة ٦١٥ ألف برميل في اليوم

دشن أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الصباح، اليوم الأربعاء، الاحتفالية الرسمية للتشغيل الكامل لمصفاة الزور، التي تُعّد واحدة من بين أكبر عشر مصافي تكرير في العالم، وتمثل 43.5 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية لدولة الكويت، وتتكون من 3 مصافٍ مصغّرة.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الدكتور عماد العتيقي في كلمته: «إن مِصفاة الزَّور تعد أحد أهم مشاريع خُطة التنمية بدولة الكويت، وهي من الركائزِ الرئيسيةِ لخُطةِ مؤسسةِ البترولِ الكويتيةِ الاستراتيجية 2040، الهادفةِ إلى إنتاجِ مشتقاتٍ نفطيةٍ عالية الجودة، تتوافقُ مع المعاييرِ والاشتراطاتِ البيئيةِ العالمية».

ولفت العتيقي إلى دورِ المصفاةِ «في إمدادِ محطاتِ توليدِ الكهرباءِ المحليةِ باحتياجاتها من الوقودِ النظيف، لتلبيةِ الطلبِ المتزايدِ على الطاقةِ الكهربائيةِ، نتيجةً للنموِّ السكاني والتوسعِ العمراني الذي تشهدُهُ الدولة».

وأوضح أن «هذا المشروع الرائد يترجم تحويلَ (رؤية كويت جديدة 2035) التنمويةِ إلى واقعٍ ملموس؛ إذ يُسهِمُ في زيادةِ ربحيةِ منتجاتِنا، وفَتحِ أسواقٍ عالميةٍ جديدةٍ أمامَ هذهِ المنتجات، وتعزيزِ المكانةِ الريادية لدولةِ الكويت بوصفها مزوداً رئيسياً للطاقةِ عالمياً».

وبيّن أنه بتدشينِ مصفاةِ الزور، تكون الكويت قد نجحت «في الوصولِ إلى طاقةٍ تكريريةٍ غيرِ مسبوقةٍ تبلغُ مليوني برميل يومياً، موزعةً على 6 مصافٍ نفطية، منها 3 مصافٍ داخلَ الكويت، هي مصافي: ميناء الأحمدي، وميناء عبد الله، والزور، التي تُنتجُ مجتمعةً 415 ألف برميل يومياً، وثلاث خارجَها، هي (الدُّقُم) في سلطنةِ عُمان، و(نغي سون) في فيتنام، و(ميلازو) في إيطاليا، والتي تبلغُ حصةُ الكويتِ من إنتاجِها الإجمالي نحو 600 ألف برميلٍ يومياً».

وقال العتيقي: «ندرك جيداً في القطاع النفطي الكويتي ما تشهده الصناعة النفطية العالمية من تنافس شديد، وما تواجهه من تحديات وصعوبات كبيرة، وفي مقابل ذلك، يعمل القطاع بجدية وكفاءة عالية لضمان البقاء في دائرة المنافسة، والمحافظة على مكانة بلادنا واحدةً من أهم الدول المنتجة للنفط ومنتجاته».

طاقة تكريرية عالية

وقالت الرئيسة التنفيذية بالوكالة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك)، وضحة الخطيب، إن مصفاة الزور تملك القدرة على إنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة، مثل وقود الطائرات والديزل والنفتا الكيميائية وزيت الوقود منخفض الكبريت، وتصدر هذه المنتجات إلى أكثر من 30 دولة في المنطقة والعالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضافت: «نحتفل اليوم بالتشغيل الكامل لمصفاة الزور التي تعد واحداً من أكبر مشاريع التكرير على مستوى العالم، حيث تبلغ طاقتها التكريرية 615 ألف برميل في اليوم، ويدشن المشروعان عهداً جديداً في مسيرة القطاع النفطي الكويتي، وانطلاقة قوية لصناعة تكرير النفط الكويتية، تواكب بها المعايير والاشتراطات البيئية العالمية، وتمكن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة من التوسع في تصدير وتسويق منتجاتها النفطية، والتعامل مع أسواق عالمية جديدة».

وأضافت: «تتميز مصفاة الزور بمرونة عالية في عمليات التكرير، فهي مصممة لاستقبال النفوط الكويتية على اختلاف وتفاوت مواصفاتها، الأمر الذي يجعلها منفذاً حيوياً استراتيجياً لتصريف النفوط الثقيلة، مع القدرة على إنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة كوقود الطائرات والديزل والنافثا الكيميائية، وزيت الوقود الذي يتميز بمحتوى كبريتي منخفض، وتصدير هذه المنتجات إلى أكثر من 30 دولة إقليمية وعالمية، عبر الجزيرة الصناعية في المصفاة، وذلك إلى جانب تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء المحلية من زيت الوقود منخفض الكبريت اللازم لإنتاج الكهرباء».

كما تحتوي المصفاة على أكبر مجمع لوحدات إزالة الكبريت من الزيت المتخلف من وحدة التقطير الجوي في العالم، وبهذا فإن المصفاة ترفع الطاقة التكريرية لمصافي الدولة من 800 ألف برميل يومياً إلى مليون و415 ألف برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة التكريرية لنفط الكويت تبلغ 1.83 مليون برميل يومياً

الشرق الأوسط

قال وزير النفط الكويتي عماد العتيقي، الأربعاء، إن الطاقة التكريرية الإجمالية للكويت تبلغ حالياً 1.83 مليون برميل يومياً من الداخل والخارج.

وأضاف في بيان خاص بافتتاح مصفاة الزور أن الطاقة التكريرية للمصافي الداخلية تبلغ 1.415 مليون برميل يومياً، والباقي لحصص الكويت في المصافي الخارجية.

والمصافي الداخلية هي: الأحمدي، وميناء عبد الله، والزور. والخارجية هي: مصفاة الدقم في سلطنة عمان، ونغي سون في فيتنام، وميلازو في إيطاليا.

في الأثناء، قالت الرئيسة التنفيذية بالوكالة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) وضحة الخطيب، إن مصفاة الزور تملك القدرة على إنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة، مثل وقود الطائرات والديزل والنفتا الكيميائية وزيت الوقود منخفض الكبريت، وتصدر هذه المنتجات إلى أكثر من 30 دولة في المنطقة والعالم.

وأضافت في كلمة مكتوبة، وفق «وكالة أنباء العالم العربي» خلال فعاليات تشغيل المصفاة بحضور أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أن المصفاة تتسم بمرونة عالية في عمليات التكرير؛ إذ إنها مصممة لاستقبال النفوط الكويتية باختلاف وتفاوت مواصفاتها، الأمر الذي يجعلها منفذاً حيوياً استراتيجياً لتصريف النفوط الثقيلة، فضلاً عن تلبيتها لاحتياجات محطات توليد الكهرباء المحلية من زيت الوقود منخفض الكبريت اللازم لإنتاج الكهرباء.

وأضافت أن المصفاة تحتوي على أكبر مجمع لوحدات إزالة الكبريت من الزيت المتخلف من وحدة التقطير الجوي في العالم، وبهذا فإن المصفاة ترفع الطاقة التكريرية لمصافي الدولة من 800 ألف برميل يومياً إلى 1.415 مليون برميل يومياً.

ومصفاة الزور ضمن أكبر عشر مصافي تكرير عالمية، وتبلغ طاقتها التكريرية 615 ألف برميل يومياً من خام التصدير الكويتي الخفيف، وتمثل 43.5 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية للبلاد. يُذكر أن مصفاة الزور تتكون من 3 مصاف مصغرة مستقلة صُممت بمواصفات فنية عالية.

ووفقاً لبيانات نشرتها «كيبك»، فإن الأسواق التي يتم تصدير منتجات المصفاة إليها تشمل السوق الآسيوية لدول اليابان والإمارات، وقطر، وسلطنة عمان، وسنغافورة، والصين، وباكستان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والأردن، والسعودية، والهند، وفيتنام، وتايلاند، وإندونيسيا، وكذلك السوق الأفريقية لدول مصر، وجيبوتي، وتنزانيا، وموزمبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا.

كما تصدر المصفاة منتجاتها إلى هولندا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا واليونان، وإلى الولايات المتحدة، والبرازيل والأرجنتين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع وسط توقعات بإبقاء «أوبك بلس» على تخفيضات الإنتاج

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط في تعاملات جلسة الأربعاء؛ بفضل توقعات بأن المنتجين الرئيسيين سيواصلون تخفيضات الإنتاج، في اجتماع تحالف «أوبك بلس» المقرر يوم الأحد، وكذلك التوقعات بزيادة استهلاك الوقود مع انطلاق موسم ذروة الطلب في الصيف. وزادت العقود الآجلة لخام برنت، تسليم يوليو (تموز)، 15 سنتاً، بما يعادل 0.2 في المائة، إلى 84.37 دولار للبرميل، بحلول الساعة 0304 بتوقيت غرينتش. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر يوليو 25 سنتاً، أو 0.3 في المائة إلى 80.08 دولار. وارتفع كلا الخامين القياسيين واحداً في المائة خلال جلسة الثلاثاء. ويتوقع متعاملون ومحللون أن يُبقي تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاءها؛ بما في ذلك روسيا، على تخفيضات الإنتاج الطوعية التي يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يومياً. وقالت سوجاندا ساشديفا، مؤسس شركة الأبحاث «إس.إس. ويلث ستريت»؛ ومقرُّها دلهي، وفق «رويترز»، إن توقعات تمديد أعضاء «أوبك بلس» تخفيضات الإنتاج بثت التفاؤل في الأسواق، وسيُنظر إلى هذه الخطوة على أنها جهد متضافر لتحقيق الاستقرار في الأسعار، وإعادة التوازن في سوق النفط العالمية.

وأضافت: «علاوة على ذلك، فإن بداية موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة تحفز زيادة موسمية في الاستهلاك وتساعد عادةً في حدوث زخم إيجابي بأسعار النفط الخام».

وتمثل عطلة رسمية لإحياء ذكرى ضحايا الحروب الأميركية، يوم الاثنين الماضي، بداية لموسم ذروة الطلب في الولايات المتحدة؛ أكبر مستهلك للنفط في العالم. ومن شأن الإبقاء على تخفيضات الإنتاج الحفاظ على ارتفاع الأسعار مع زيادة الاستهلاك. وقال دانييل هاينز، كبير خبراء استراتيجيات السلع في بنك «إيه.إن.زد»، في مذكرة: «تشير البيانات الأولية إلى أن عدداً كبيراً نسبياً من رحلات العطلات في الولايات المتحدة جرى القيام بها خلال عطلة يوم الذكرى، البداية التقليدية لموسم القيادة، كما كان السفر الجوي قوياً أيضاً». ووفّر احتدام القتال في قطاع غزة بعض الدعم لأسعار النفط، وسط مخاوف من امتداد الصراع لمناطق أخرى في الشرق الأوسط. ويترقب المستثمرون أيضاً بيانات مخزونات الخام الأميركية من معهد البترول الأميركي، والتي ستصدر في وقت لاحق من الأربعاء. وتأخّر صدور البيانات يوماً بسبب عطلة يوم الاثنين. وأظهر استطلاعٌ أولي أجرته «رويترز»، الثلاثاء، أنه من المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو 1.9 مليون برميل، الأسبوع الماضي. وينتظر المستثمرون أيضاً بيانات التضخم الأميركية، هذا الأسبوع، والتي قد تؤثر على التوقعات بشأن تخفيضات مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» لأسعار الفائدة، والتي قد تكون إيجابية لأسعار النفط.

ومن المقرر صدور تقرير مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي في الولايات المتحدة، لشهر أبريل (نيسان)، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، وهو مقياس التضخم المفضل لدى البنك المركزي. ومن المتوقع أن يظل التضخم دون تغيير على أساس شهري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بلومبرغ: السعودية تبدأ طرح حصة إضافية من أسهم "أرامكو" الأحد

اقتصاد الشرق

تتأهب المملكة العربية السعودية لإطلاق عملية طرح ثانوية لأسهم شركة النفط العملاقة "أرامكو" السعودية رسمياً بحلول يوم الأحد، ما قد يجمع أكثر من 10 مليارات دولار، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

قال الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن المعلومات خاصة، إن الحكومة، وهي أكبر مساهم في "أرامكو"، تخطط لإجراء عملية بناء سجل الأوامر لجمع اهتمام المستثمرين حتى يوم الخميس. وأضافوا أن بيع الأسهم اجتذب بالفعل اهتماماً غير رسمي من المستثمرين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا بقيمة إجمالية تزيد عن 10 مليارات دولار.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم اتخاذ قرارات نهائية بشأن فترة الطرح، ولا يزال من الممكن أن تتغير شروط الصفقة، بما في ذلك حجمها، وفق الأشخاص. ولم ترد "أرامكو" فوراً على طلبات التعليق.

انخفض سعر سهم "أرامكو" بنسبة 11% تقريباً منذ بداية العام، عندما نشرت "بلومبرغ نيوز" لأول مرة عن نية الحكومة بيع حصة. وسجلت الأسهم أدنى مستوياتها في عام تقريباً هذا الأسبوع.

تأتي عملية البيع الثانوية بعد ما يقرب من خمس سنوات من جمع السعودية حوالي 30 مليار دولار في الطرح العام الأولي لشركة "أرامكو"، والذي كان أكبر بيع للأسهم في العالم على الإطلاق.

ويُتوقع أن تساعد عائدات بيع الأسهم في تمويل مبادرات كبيرة لتنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن النفط، مع توجه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان نحو الذكاء الاصطناعي والرياضة والسياحة ومشاريع مثل مدينة "نيوم" البالغة قيمتها 1.5 تريليون دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"جاز العربية" توقع عقدين بقيمة 761 مليون ريال مع "أرامكو"

اقتصاد الشرق

وقعت شركة "جاز العربية للخدمات" عقدين مع "أرامكو" بنحو 761 مليون ريال، وفق إفصاح من الشركة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

تبلغ قيمة العقد الأول نحو 416 مليون ريال، عن أعمال الهندسة والتوريد والبناء في مشروع توسعة شبكة الغاز الرئيسية في تجمع المنطقة الشرقية ومنطقة القصيم، ومدته 30 شهراً، ويتوقع أن يكون للعقد أثر مالي إيجابي على القوائم المالية للشركة المدرجة في سوق "نمو" من 2024 إلى 2026.

أما العقد الثاني، فمدته 40 شهراً، وتبلغ قيمته نحو 345 مليون ريال، ويختص بأعمال الهندسة والتوريد والبناء في مشروع توسعة شبكة الغاز الرئيسية من شدقم إلى محطة ضخ "أرامكو" (شرق- غرب)1-، ويتوقع أن يكون للعقد أثر مالي إيجابي على القوائم المالية للشركة من 2024 إلى 2027، وفق الإفصاح.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

التوازن بين الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري معادلة صعبة.. كيف تحققها السعودية؟

تسرع السعودية الخطى لتطوير إمكانات الطاقة المتجددة الوفيرة لديها، لترسيخ دعائم اقتصادها القوي، غير مكتفية بموارد الوقود الأحفوري الهائلة التي ما تزال الشريان الرئيس المغذي لهذا الاقتصاد.

وفطنت القيادة في البلد الخليجي الغني بالنفط، خلال السنوات الأخيرة، إلى ضرورة تنويع اقتصادها القائم على المواد الهيدركربونية عبر تطوير الطاقة النظيفة، ما يتيح لها فرصًا أكبر للتحوط ضد الصدمات الخارجية التي تضرب أسواق النفط بين الحين والآخر.

وتبرز السعودية سوقًا جاذبةً لمشروعات الطاقة المتجددة مع تمتعها بأحد أعلى مستويات الإشعاع الشمسي في العالم تصل إلى 3.24 ألف ساعة سنويًا.

ووفق تقديرات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تستهدف المملكة إنتاج 58.7 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول نهاية العقد الحالي (2030).

مشروعات الشمس والرياح

رغم ما تمتلكه من احتياطيات نفط هائلة، تسرع السعودية وتيرة مشروعات الطاقة النظيفة، لا سيما الشمس والرياح في مسعى منها للاحتفاظ بمكانتها الرائدة في صناعة الطاقة العالمية المتغيرة باستمرار، وفق تقرير للكاتب ستانلي ريد نشرته صحيفة نيويورك تايمز (The New York Times).

ورغم أن إنتاج النفط ما يزال يؤدي دورًا حاسمًا في اقتصاد المملكة، تُلقي الرياض بثقلها على مشروعات الطاقة المتجددة الأخرى، مثل محطة سدير للطاقة الشمسية التي لديها القدرة على إنارة 185 ألف منزل في البلاد، وهي الأولى من بين مشروعات عملاقة عديدة تستهدف رفع إنتاجية الكهرباء المولدة من المصادر النظيفة إلى قرابة 50% بحلول نهاية العقد الحالي (2030).

وتتألف محطة سدير للطاقة الشمسية من أكثر من 3.3 مليون لوحة شمسية، تغطي 14 ميلًا مربعًا في الصحراء، وفق ما صرّح به الرئيس التنفيذي للمشروع فيصل العمري.

ولا تمثّل الطاقة المتجددة في السعودية -الآن- سوى كمية ضئيلة جدًا من توليد الكهرباء.

يقول المحللون، إن تحقيق هذا المستهدف الطموح (50%) صعب للغاية، من بينهم محلل المناخ في معهد الشرق الأوسط، ومقرّه واشنطن، كريم الجندي الذي يرى أنه "إذا ما وصلت نسبة توليد الكهرباء من مصادر متجددة في السعودية إلى 30%، فسأكون سعيدًا، لأن هذا سيكون علامة جيدة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور (Aqua power) المطورة لمحطة سدير الشمسية ماركو أرتشيلي: "أحجام المشروعات التي تراها هنا ما كان لك أن تراها في أي مكان آخر، إلا في الصين".

ولا تشهد مشروعات الشمس والرياح في السعودية توسعًا كبيرًا بفضل الأموال السخية المخصصة لها فحسب، وإنما تحظى تلك المشروعات -كذلك- بسهولة استصدار التراخيص التي عادةً ما تقف عائقًا أمام تنفيذ مثل تلك المشروعات في الغرب.

وقال كبير الزملاء في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مؤسسة بحثية مقرّها واشنطن، بين كاهيل: "لديهم (السعوديون) الكثير من رؤوس الأموال الاستثمارية، وبمقدورهم التحرك سريعًا، وتطوير مشروعات الشمس والرياح في السعودية".

التحول في أرامكو

تشهد عملاقة الطاقة الحكومية السعودية أرامكو تحولًا كبيرًا في صناعة الطاقة لديها، ما يظهر في استحواذها على حصة 30% في محطة سدير الشمسية البالغة كلفتها 950 مليون دولار.

وتُعد تلك الحصة الخطوة الأولى في جهود أرامكو لبناء محفظتها الشمسية سعة 40 غيغاواط -أكثر من متوسط الطلب على الكهرباء في المملكة المتحدة- التي تستهدف من خلالها تلبية الجانب الأكبر من طموحات الرياض بشأن الطاقة المتجددة.

وتخطط الشركة -كذلك- لتأسيس مشروع كبير لتخزين غازات الدفيئة تحت الأرض، كما تمول جهودًا لإنتاج الوقود الاصطناعي للسيارات من غاز ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين، لا سيما في مصفاة بمدينة بلباو الإسبانية المملوكة لرائدة الطاقة ريبسول (Repsol).

ويتدرب مهندسو الحاسوب في شركة أرامكو -أيضًا- على نماذج الذكاء الاصطناعي، باستعمال بيانات حقول نفط تغطي مدة تصل إلى قرابة 90 سنة، لتعزيز كفاءة وفاعلية أنشطة الحفر والاستكشاف، ما يخفّض بدوره انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للإستراتيجيات وتطوير المشروعات في شركة أرامكو، أشرف الغزاوي: "الرعاية البيئية دائمًا ما تكون جزءًا من أسلوب عملنا"، في تصريحات تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

الضغوط تتزايد

ربما تتنامى الضغوط لتسريع تحول الطاقة في المملكة العربية السعودية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تبرز عُرضة بصورة متزايدة للتغيرات المناخية.

وفي هذا السياق، قال كبير المسؤولين في منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Greenpeace MENA) شادي خليل: "بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من بينها السعودية، ستواجه آثار تغير المناخ ودرجات الحرارة المتطرفة، وندرة المياه".

ورغم تأكيدها المستقبل الطويل للوقود الأحفوري، تسعى أرامكو إلى إظهار التزامها الدائم بالعمليات النظيفة على غرار الشركات في وادي السيليكون. وسلّطت الشركة الضوء على الممارسات الخضراء في مشروعاتها، مثل استعمال الطائرات دون طيار بدلًا من أساطيل الشاحنات في أثناء التنقيب عن النفط أو استعادة أشجار المانغروف على طول السواحل الاستوائية لامتصاص ثاني أكسيد الكربون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التزام بإنتاج النفط

خلال العامين الماضيين أصدرت السعودية توجيهاتها إلى أرامكو بخفض إنتاج النفط إلى 9 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لاتفاقيات تحالف أوبك+، وفق متابعات منصة الطاقة المتخصصة.

وفي يناير/كانون الثاني (2024) أعلنت أرامكو أنها تلقت تعليمات من الحكومة بوقف جهود تعزيز كميات النفط التي تستطيع إنتاجها.

لكن الشركة ترى أن تلك القرارات لا تنذر بتراجع استهلاك الوقود الأحفوري، إذ يصر المسؤولون التنفيذيون على أنها ستواصل الاستثمار في النفط، مع زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بدرجة كبيرة في الوقت نفسه.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إطلاق خريطة طريق سوق عربية للكهرباء بمشاركة 3 دول

الطاقة

يمضي حلم إنشاء سوق عربية للكهرباء قدمًا نحو التنفيذ، في خطوة من شأنها أن تعزز التكامل العربي وتدعم أمن الطاقة الإقليمي، إلى جانب الاستفادة من القدرات الكبيرة لدول المنطقة. ووفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أطلقت الأمانة العامة للجامعة العربية، اليوم الأربعاء 29 مايو/أيار (2024)، دراسة تجريبية لتجارة الطاقة وخريطة الطريق للسوق العربية المشتركة للكهرباء بين مصر والسعودية والأردن (المشروع الاستكشافي الشرقي). جاء إطلاق خريطة طريق سوق عربية للكهرباء خلال الاجتماع الذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الطاقة) بمشاركة وفود من الدول الـ3 المعنية بالدراسة.

يأتي ذلك بالتزامن مع تقدُّم أعمال التنفيذ في مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية التي تخطّت 47%، تمهيدًا لبدء التشغيل خلال العام المقبل 2025، ليكون نواة لإنشاء سوق عربية للكهرباء.

تجارة الكهرباء

قال الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، السفير علي بن إبراهيم المالكي، إن المشروع الاستكشافي الشرقي يمثّل خطوة مهمة في مجال دراسات تجارة الطاقة الكهربائية بين الدول العربية.

وأشار إلى أهمية إطلاق المشروع الاستكشافي الشرقي، بصفته إنجازًا إقليميًا مهمًا يسهم في تأسيس سوق عربية للكهرباء، ويشكّل خطوة أساسية لتبادل الكهرباء على أسس تجارية.

من جانبها، أكدت مديرة إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية الوزيرة المفوضة جميلة مطر أن الأمانة العامة للجامعة عرضت خلال الاجتماع المسودة الأولية لخريطة الطريق للسوق العربية المشتركة، التي أعدّتها إدارة الطاقة بالجامعة العربية.

وقالت، إن الدراسة لاقت ترحيبًا من قبل الدول الـ3 المعنية بالدراسة التجريبية لتجارة الطاقة بين الدول العربية المتضمنة دراسة خريطة الطريق، وهي: مصر والسعودية والأردن.

الربط الكهربائي العربي

أكدت رئيسة وفد مصر في الاجتماع، رئيسة الشركة المصرية لنقل الكهرباء، المهندسة صباح مشالي، اهتمام مصر بالمشاركة في الاجتماع الثلاثي المعني بفتح سوق عربية للكهرباء.

وأوضحت أن جامعة الدول العربية تعمل على هذه الدراسة منذ مدة طويلة، إيمانًا من الدول العربية بالطاقة بصفتها قاطرة التنمية، موضحة أن الدول الـ4 لديها مشروعات لدخول الطاقة المتجددة بكميات كبيرة؛ الأمر الذي يعزز أساسًا الربط الكهربائي بصفته أحد أساليب الحفاظ على استقرار الشبكات في حالة حدوث أيّ مشكلات تتعلق بعدم استقرار الطاقات المتجددة على هذه الشبكات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضافت أنه اتُّفِقَ خلال الاجتماع على خريطة طريق لبداية السوق العربية المشتركة بين الدول الثلاث، مشيرة إلى أنه بعد استكمال الدراسة التجريبية التي أطلقت ستكون النواة لإقامة سوق عربية للكهرباء بانضمام باقي الدول.

وشدد على أن اختيار الدول الثلاث، نظرًا لوجود روابط وخبرات مشتركة في مجال الربط الكهربائي يمتد بين مصر والأردن منذ أكثر من 20 عامًا، إلى جانب مشروع للربط قيد التنفيذ بين مصر والسعودية، بقدرة 3 آلاف ميغاواط، وسيُشَغَّل بنهاية عام 2025.
كانت مصر والسعودية قد وقّعتا اتفاق تعاون لإنشاء مشروع الربط الكهربائي في عام 2012، بتكلفة مليار و800 مليون دولار، يُعدّ المشروع الأول من نوعه لتبادل تيار الجهد العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من مدينة بدر في مصر إلى المدينة المنورة، مرورًا بمدينة تبوك في السعودية.

ويتكون مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية من 3 محطات تحويل ذات جهد عالٍ؛ محطتين شرق المدينة المنورة وتبوك في السعودية، ومحطة بدر شرق القاهرة، وتربط بين المحطات خطوط نقل هوائية يصل طولها إلى نحو 1350 كيلومترًا، وخطوط بحرية في خليج العقبة بطول 22 كيلومترًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية تحتضن مشروعًا عالميًا كبيرًا لتخزين الكهرباء

الطاقة

من المقرر أن تحتضن السعودية ثاني أكبر مشروع لتخزين الكهرباء خارج الشبكة في العالم، في خطوة من شأنها أن تدعم خطط المملكة للتوسع في مشروعات الطاقة النظيفة.

ووفق بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، وقّعت شركة صن غرو (Sungrow) الصينية عقد مشروع لتخزين الكهرباء خارج الشبكة بقدرة 760 ميغاواط/ساعة، لدفع رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030

وأبرمت الشركة الصينية الرائدة في مجال توفير عواكس الطاقة الشمسية وأنظمة تخزين الكهرباء، شراكة إستراتيجية مع شركة لارسن آند توبرو الهندية (Larsen & Toubro) لتوفير 165 ميغاواط من عواكس الطاقة الشمسية وأنظمة تخزين الكهرباء بقدرة 160 ميغاواط إلى 760 ميغاواط/ساعة لصالح مشروع أمالا (AMAALA) الوجهة السياحية الفاخرة والمرموقة في السعودية.

وستدفع شركة صن غرو، من خلال حلولها المبتكرة لإنتاج الطاقة الشمسية وتخزينها، المشروع الرائد قُدمًا، بما في ذلك بناء أكبر منصة تجريبية في العالم بقدرة 10 ميغاواط، إذ من المتوقع أن يولّد المشروع طاقة سنوية تبلغ 410 ملايين كيلوواط/ساعة، وهو ما يكفي لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يقرب من 500 ألف طن.

ثاني أكبر مشروع لتخزين الكهرباء في العالم

تأتي الشراكة الإستراتيجية تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية، إذ تمثّل لحظة محورية في مجال تطوير الطاقة المستدامة.

وأُعِدّ المشروع الرائد وقيادته بوساطة مجموعة إي دي إف غروب (EDF Group) الشركة الفرنسية الرائدة المتخصصة في تقديم خدمات إنتاج الكهرباء منخفضة الكربون، إلى جانب شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) لصالح شركة البحر الأحمر العالمية.

وعند اكتماله في عام 2027، سيصبح مشروع أمالا ثاني أكبر مشروع لتخزين الكهرباء خارج الشبكة في العالم، إذ سيقدّم طاقة صديقة للبيئة ومستدامة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وبانبعاثات كربون صفرية، معززًا مسيرة المملكة نحو تحقيق الحياد الكربوني.

يمثّل مشروع أمالا حجر الزاوية في المبادرات الإستراتيجية للمملكة، إذ ستعمل الوجهة بأكملها على الاعتماد كليًا على الطاقة المتجددة، وسيوفر مشروع عند تشغيله الكامل أكثر من 50 ألف فرصة عمل، وسيسهم بأكثر من 11 مليار ريال (2.93 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية.

ويمتد "أمالا" على مساحة 4155 كيلومتر مربع على طول ساحل البحر الأحمر، وسيضم 29 فندقًا بقدرة استيعابية تُقدَّر بعدد 3900 غرفة، بالإضافة إلى 1200 فيلا فاخرة وشقق ومنازل راقية، إلى جانب متاجر راقية ومطاعم ومرافق ترفيهية متكاملة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تخزين الكهرباء

تماشيًا مع أهداف "رؤية المملكة 2030" ومبادرة "الحزام والطريق"، سيوفر مشروع أمالا لتخزين الكهرباء خارج الشبكة طاقة كهربائية صديقة للبيئة ومستدامة لمحطات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

يقول العضو المنتدب والنائب الأول للرئيس التنفيذي ل شركة لارسن آند توبرو، تي مادهاف داس: "بعد نجاح تعاوننا في مشروع مدينة نيوم الجديدة، يسعدنا أن نتحالف مرة أخرى مع شركة صن غرو لتطوير مشروع الوجهة السياحية أمالا، ونحن على ثقة تامة بأننا -بفضل حلول تخزين الكهرباء المتطورة والمنصة التجريبية الرائدة بقدرة 10 ميغاواط- سنحقق جودة استثنائية وتنفيذ المشروع في الوقت المحدد، بما يضمن استعمال المياه المستدامة بنسبة 100% داخل الوجهة".

وأضاف: "تمثّل هذه الشراكة خطوة مهمة نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، وتعدّ إنجازًا بارزًا في الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري لكل من الصين والسعودية".

مشروع أمالا

يُعدّ مشروع أمالا وجهة سياحية فاخرة، ويقع على الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر في المملكة العربية السعودية، ويمثّل مزيجًا فريدًا يجمع بين البحر والشمس والرياضة والفنون والثقافة، ليخلق تجربة لا مثيل لها لمختلف الأجيال.

ويقام المشروع على مساحة تزيد عن 4000 كيلومتر مربع، ويتخذ من الاستدامة جوهرًا له، ليَبرز بصفته إحدى أكثر الوجهات البيئية نقاءً في العالم.

وفي عام 2025، سيوفر مشروع أمالا ما يقارب 1300 غرفة فندقية موزعة على 8 منتجعات فاخرة، إذ سيضم بعد اكتماله 29 فندقًا فاخرًا بقدرة استيعابية تُقدَّر بأكثر من 3900 غرفة، بالإضافة إلى أكثر من 1200 فيلا فاخرة وشقق ومنازل راقية، إلى جانب متاجر راقية ومطاعم ومرافق صحية وترفيهية.

وتسعى شركة البحر الأحمر العالمية، المطوّر الرئيس لمشروع أمالا، لإعادة تعريف مفهوم تجارب السياحة العلاجية والاستشفائية الفاخرة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والتجارب، لتضع معيارًا جديدًا للمسافرين.

وتعمل البحر الأحمر الدولية، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، على تطوير عدّة مشروعات جديدة على طول ساحل البحر الأحمر، وتعدّ الشركة حجر الزاوية في رؤية السعودية 2030، وتؤدي دورًا محوريًا في النهوض بالبلد من خلال إتاحة فُرص اقتصادية هائلة للشعب السعودي، وتعزيز التراث البيئي والثقافي الغني للمملكة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

3 دول تقفز بالطاقة الشمسية في الشرق الأوسط فوق 100 غيغاواط

ما زالت قدرة الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط متواضعة إلى حدّ كبير مقارنة بالمناطق الأخرى، لكن مشروعاتها الجديدة تشهد معدلات نمو متسارعة خاصة في دول الخليج. وتوقّع تقرير تحليلي حديث -اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة ومقرّها واشنطن- ارتفاع حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء بالشرق الأوسط إلى 70% بحلول عام 2050، شاملة الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الكهرومائية، مقارنة بنحو 5% في عام 2023.

وتستند هذه التقديرات إلى خطط الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وغيرها من المصادر المتجددة المعلنة من جانب أبرز دول المنطقة، خاصة السعودية والإمارات وسلطنة عمان، التي تسهم في قفزة متوقعة لقدرة الطاقة الشمسية في المنطقة فوق 100 غيغاواط بنهاية العقد الحالي، بحسب توقعات التقرير.

ويعتمد توليد الكهرباء في الشرق الأوسط على الوقود الأحفوري، لا سيما الغاز الطبيعي والنفط، ما شكّل 93% من إجمالي إنتاج الكهرباء في عام 2023، مع تفاوت النسبة من دولة إلى أخرى.

وتصل حصة الغاز الطبيعي وحده إلى 74% من إجمالي توليد الكهرباء في المنطقة، وسط توقعات بزيادة حصّته في مرحلة انتقالية حتى عام 2030، قبل أن تبدأ نسبته في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 46% بحلول عام 2040، ثم إلى 22% بحلول 2050.

ولا تستحوذ الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الشرق الأوسط على أكثر من 3% من مزيج توليد الكهرباء بنهاية 2023، يليها الطاقة النووية والكهرومائية، بنسبة 2% لكل منهما.

إمكانات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط

أصبحت الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط ذات أهمية متزايدة لدى صناعة سياسات الطاقة بالمنطقة، مع التطورات العالمية الحاصلة في انخفاض تكاليفها مقارنة بمصادر توليد الكهرباء الأخرى.

وتتميز المملكة العربية السعودية بانخفاض التكلفة المستوية للكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية إلى 10.4 دولارًا لكل ميغاواط/ساعة؛ ما يجعلها أرخص مصدر للتوليد، بحسب تقديرات شركة أبحاث الطاقة ريستاد إنرجي.

والتكلفة المستوية للكهرباء هي مقياس اقتصادي لتقييم ومقارنة تكاليف التوليد حسب المصادر على مدار العمر الافتراضي، ويُطلق عليها -أيضًا- التكلفة القياسية للكهرباء، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويرجع السبب بانخفاض تكلفة الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط إلى عدّة عوامل، أبرزها، انخفاض أسعار الأجهزة والمعدّات وتكاليف العمالة، إضافة إلى ارتفاع معدل الإشعاع الشمسي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويبلغ الإشعاع الشمسي الذي تستقبله دول مثل السعودية والإمارات وعمان أكثر من 2000 كيلوواط/ساعة لكل متر مربع سنويًا، ما يمثّل إمكانات استثنائية هائلة تسمح بالتوسع في توليد الكهرباء من هذا المصدر بصفة موثوقة.

توقعات الطاقة الشمسية في السعودية

تجاوز إجمالي قدرة الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط 16 غيغاواط بنهاية 2023، وسط توقعات بأن تصل إلى 23 غيغاواط بنهاية عام 2024، قبل أن تتجاوز 100 غيغاواط بحلول عام 2030، مدفوعة بالطلب في مشروعات الهيدروجين الأخضر التي ستؤدي إلى زيادة السعة بنسبة 30% سنويًا.

ويُستخلص الهيدروجين الأخضر من خلال التحليل الكهربائي للماء عبر الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، ما يميزه عن أنواع الهيدروجين الأخرى المنتجة عبر حرق الوقود الأحفوري مثل الهيدروجين الرمادي والأزرق، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتخطط دول المنطقة للتوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر بغرض التصدير -مثل السعودية والإمارات وعمان-؛ ما سيدعم التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لهذا الغرض، إلى جانب التوسع في الاعتماد عليها لتزويد المنازل والصناعة بالكهرباء.

وتشير تقديرات ريستاد إنرجي إلى أن السعودية والإمارات وعمان وإسرائيل قد تمثّل ما يقرب من ثلثي إجمالي قدرة الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط بحلول عام 2030.

وأصبح مشروع سدير في السعودية الذي تبلغ قدرته 1.5 غيغاواط في حالة تشغيل كاملة الآن، ما يرفع إجمالي قدرة الطاقة الشمسية المركبة في البلاد إلى أكثر من 2.7 غيغاواط.

ويوضح الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، تطور سعة الطاقة المتجددة في السعودية حتى عام 2023

وتستهدف المملكة تركيب أكثر من 58 غيغاواط من الطاقة المتجددة، منها 40 غيغاواط ستأتي من الإضافات الشمسية بحلول عام 2030، مع التزامها بزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء إلى 50% بحلول نهاية العقد، مقارنة بنحو 2% حاليًا.

ورغم هذا الهدف الطموح، فإن قدرة المشروعات المعلنة لا تمثّل سوى 13 غيغاواط، إضافة إلى 5.5 غيغاواط قد تضاف عبر المزادات الجارية في المملكة؛ ما يترك فجوة تزيد على 18 غيغاواط، بحسب تحليل ريستاد إنرجي.

توقعات الطاقة الشمسية في الإمارات وعمان

التزمت الإمارات بالتحول إلى الطاقة النظيفة، مع التركيز على زيادة قدرتها من الطاقة الشمسية من 6 غيغاواط -حاليًا- إلى 14 غيغاواط بحلول عام 2030.

وتهدف الإمارات، التي استضافت قمة المناخ كوب 28 العام الماضي، لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء إلى 44% بحلول عام 2050، مقارنة بنحو 6% في الوقت الحالي.

ويُصنَّف مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية بصفته مشروعًا تاريخيًا يهدف إلى توليد قدرة تصل إلى 5 غيغاواط/تيار متردد بحلول عام 2030، بتكلفة استثمارية تصل إلى 14 مليار دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

على الجانب الآخر، تهدف سلطنة عمان إلى زيادة قدرتها في مجال الطاقة المتجددة من 0.7 غيغاواط -حاليًا- إلى 3 غيغاواط في عام 2025، و4.5 غيغاواط بحلول عام 2030.

وتخطط البلاد إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج التوليد إلى 30% بحلول نهاية 2030، مقارنة بنحو 3% حاليًا، مع توليد الـ70% المتبقية من الغاز الطبيعي.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- خريطة طريق الهيدروجين الأخضر ومتطلباته من الطاقة المتجددة في سلطنة عمان بحلول 2050-2030
ودعت سلطنة عمان في أبريل/نيسان 2024 المطورين لإنشاء 5 مشروعات لطاقة الرياح البرية، تبلغ قدرتها الإجمالية نحو 1 غيغاواط، مع امتلاكها مصادر رياح قوية مشجعة على التوسع في هذا القطاع.

إضافة إلى ذلك، تخطط عمان لأن تصبح أكبر مصدر للهيدروجين الأخضر في الشرق الأوسط بحلول عام 2030، مع تخصيصها 50 ألف كيلومتر مربع من الأراضي لتطوير مشروعاته، ما قد يصل بإنتاجها إلى 1.15 مليون طن متري سنويًا بحلول نهاية العقد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المناطق

ضمن العمل القائم نحو السوق العربية للكهرباء: وزارة الطاقة تشارك في الاجتماع الافتتاحي للمشروع التجريبي لدول المشرق

شاركت المملكة العربية السعودية اليوم، ممثلةً بوزارة الطاقة ومشاركة ممثلين من الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء والشركة السعودية لشراء الطاقة والشركة الوطنية لنقل الكهرباء، في الاجتماع الافتتاحي للمشروع التجريبي لدول المشرق العربي والذي يضم إلى جانب المملكة كلاً من الأردن ومصر، وضمن العمل القائم مع جامعة الدول العربية نحو السوق العربية المشتركة للكهرباء وتعزيز التبادل التجاري للطاقة الكهربائية بين الدول وتفعيلها، فور توقيع اتفاقيات الربط العربي، حيث سيتم العمل في المشروع التجريبي على محاكاة للتبادل بين الدول وعمل لجان السوق.

وتأتي مشاركة المملكة في هذا المشروع ضمن خطتها الطموحة في تعزيز دورها الريادي في الربط الكهربائي الدولي والسوق العربية للكهرباء، وأن تكون مصدراً رئيسياً لإنتاج الطاقة المتجددة وتصديرها من خلال الربط الكهربائي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى